

Distr.: General
3 August 2011
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير

الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الثامنة والعشرون

جنيف، ١٢-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

إطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات

التحديات والقضايا: استبيان التقييم ومنهجية القياس من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

على مدى العامين الأخيرين ظل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (فريق الخبراء الحكومي الدولي) يعمل من أجل استحداث أداة توجيهية بشأن بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من جانب الشركات. والمكونان الرئيسيان لهذه الأداة هما (أ) إطار لبناء القدرات؛ و(ب) استبيان لتقييم القدرات.

ويرد إطار بناء القدرات في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/56 وإضافتها TD/B/C.II/ISAR/56/Add.1. ونوقش هذا الإطار في الدورة السابعة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي الذي وجدها مفيدة لأغراض احتياجات الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات في هذا الصدد. ويرد شرح منهجية التقييم في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/59. وأحد العناصر الأساسية للمنهجية هو استبيان يتألف من أسئلة تفصيلية بشأن العناصر التي

لا بد من وجودها في أي بلد من أجل ضمان إعداد تقارير عالية الجودة وفقاً للمعايير الدولية والممارسات الجيدة.

وتعرض هذه المذكرة الخطوط العامة للقضايا الرئيسية التي حُددت في معرض وضع منهجية التقييم أثناء العملية التحضيرية للدورة الثامنة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي. ويدور هيكل المذكرة حول الركائز الرئيسية لإطار بناء القدرات، ألا وهي الإطار القانوني والتنظيمي، والإطار المؤسسي، وبناء القدرات البشرية، وعملية بناء القدرات. وستجري مناقشة هذه القضايا أيضاً أثناء الدورة الراهنة من أجل الانتهاء من إعداد أداة التقييم التي ستستخدمها الدول الأعضاء من أجل تحديد الثغرات والأولويات ومن أجل قياس وتقييم تقدمها بشأن بناء القدرات تحقيقاً للإبلاغ العالي الجودة من جانب الشركات.

المحتويات

الصفحة

٤		أولاً - مقدمة ومعلومات أساسية
٥		ثانياً - التحديات والقضايا الشاملة لعدة قطاعات
٩		ثالثاً - الركيزة ألف: الإطار القانوني والتنظيمي
١٠		رابعاً - الركيزة باء: الإطار المؤسسي
١١		خامساً - الركيزة جيم: بناء القدرات البشرية
١٢		سادساً - الركيزة دال: عملية بناء القدرات
١٢		سابعاً - استنتاجات

أولاً - مقدمة ومعلومات أساسية

١ - يشكل وجود بنية أساسية للإبلاغ من جانب الشركات مفتاحاً من مفاتيح تحسين الشفافية ودعم ثقة المستثمرين وتيسير تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية وتعزيز الاستقرار المالي. وعلى مدى العقد الأخير، جرى استحداث مجموعة من معايير ومدونات قواعد الإبلاغ الدولية من جانب الشركات. وقد أدت الوتيرة المتزايدة للعولمة والتكامل الاقتصادي الدولي إلى التشجيع بقوة على تطبيق هذه المعايير والمدونات على نطاق العالم. وعلى الرغم من ذلك، ما زال اعتماد وتنفيذ هذه المعايير والمدونات على نحو فعال يشكل تحدياً يواجهه كثيراً من البلدان. وتفتقر بلدان نامية كثيرة، وخاصة أقل البلدان نمواً، إلى عناصر بالغة الأهمية للبنية الأساسية للإبلاغ من جانب الشركات وإلى القدرة على تلبية الاحتياجات المالية وغير المالية لمستعملي تقارير القطاعين العام والخاص على السواء. وإزاء هذه التحديات، توجد حاجة إلى اتباع نهج متسق لبناء القدرات في هذا المجال.

٢ - واستجابةً لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات قام فريق الخبراء الحكومي الدولي، في دورته السابعة والعشرين، بالتداول في مسألة العناصر الأساسية لإطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من جانب الشركات (انظر الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/56 وإضافتها TD/B/C.II/ISAR/56/Add.1). وعكست هذه المناقشة الجهود المبذولة في أعقاب الأزمة المالية - على الصعيد العالمي ومن جانب الدول الأعضاء - من أجل تعزيز البنية المالية الدولية وتحسين نوعية الإبلاغ من جانب الشركات، بالاستناد إلى التوافق على مجموعة مشتركة من معايير الإبلاغ الدولية. وأكد الفريق أيضاً على أهمية استحداث أدوات لقياس التقدم المحرز ومقارنة المرجعية وتحديد الأولويات في عملية بناء القدرات. ووفقاً للاستنتاجات المتفق عليها في الدورة السابعة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي، بدأت الأمانة العامة للأمم المتحدة في استحداث أداة القياس هذه.

٣ - والهدف الرئيسي لهذه الأداة هو مساعدة واضعي السياسات على تحديد الثغرات والأولويات وكذلك على قياس ومقارنة التقدم المحرز بشأن بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من جانب الشركات وكذلك على المقارنة المرجعية لهذا الإبلاغ. ويمكن لهذه الأداة أيضاً، حسب الأحوال، أن تساعد في تحديد الاحتياجات القطرية من المساعدة الفنية، وفي قياس تأثير هذه المساعدة على مر الوقت.

٤ - وتتألف الأداة من منهجية تقييم والاستبيان المتصل بها، وهما معروضان ومشروحان كلاً على حدة في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/59. وينبغي النظر في هذه المذكرة الحالية بالاقتران مع الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/59.

٥ - وقد سعى الأونكتاد، وهو يضع منهجية التقييم، إلى الحصول على الخبرة الفنية والآراء من شبكة المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ - حدث ذلك مثلاً في اجتماع الفريق

الاستشاري المعني بإطار بناء القدرات الذي عُقد في جنيف في كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ وفي اجتماع محفل التعليم الحاسبي الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠١١ والذي نظمته، بصورة مشتركة، الأونكتاد والمجلس الدولي لمعايير تعليم الحاسبة. وكجزء من عملية وضع منهجية التقييم، نظّم الأونكتاد اجتماعات مائدة مستديرة على الصعيد القطري بدعم من رابطة الحاسبين القانونيين المعتمدين في المملكة المتحدة. وقد عُقدت اجتماعات المائدة المستديرة هذه في البرازيل (واستضافها مجلس الحاسبة الاتحادي)، وكرواتيا (واستضافتها وزارة المالية)، وجنوب أفريقيا (واستضافها معهد الحاسبين المعتمدين في جنوب أفريقيا)، وفييت نام (واستضافتها وزارة المالية)، بمشاركة من جهات رفيعة صاحبة مصلحة من بينها جهات تنظيمية، وجهات وضع معايير، ومعدو تقارير ومستعملوها، وموظفون من الأوساط الأكاديمية، ومؤسسات تدريب، وجهات أخرى صاحبة مصلحة في مجال الحاسبة والإبلاغ. وورد إسهام إضافي من المكسيك.

٦- وكانت الأهداف الرئيسية لاجتماعات المائدة المستديرة هي اختبار مدى فائدة وصحة الأسئلة المطروحة في الاستبيان، واختبار مدى الطابع العملي لمنهجية التقييم ومدى فائدتها، وتحديد مجالات التحسين من حيث الجوهر والوضوح والموضوعية. وساعدت اجتماعات المائدة المستديرة أيضاً على التوعية بالتحديات المتعلقة ببناء القدرات الحاسوبية. وفضلاً عن ذلك، فإنها أبرزت فائدة كل من المنهجية وعملية المناقشة ذاتها بأن جمعت على صعيد واحد أصحاب المصلحة الرئيسيين وبأن ناقشت خارطة طريق تؤدي إلى بناء القدرات.

٧- واستفاد الاستبيان أيضاً من 'مشروع مؤشرات التطور الحاسبي' الذي اضطلع به مشروع قياس المقارنة المرجعية للمعايير الدولية للشفافية والمساءلة التابع لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، كما استفاد من 'بيانات التزامات العضوية' التي وضعها برنامج الامتثال للمحاسبين التابع للاتحاد الدولي.

٨- ومن المهم ملاحظة أنه سيجري باستمرار تحديث الاستبيان وتحسينه، ولذلك فإنه سيخضع للتعديل عند إصدار معايير جديدة وعند حدوث تطورات أخرى.

٩- وتتناول هذه المذكرة التحديات والقضايا المتصلة بمنهجية التقييم، وهي تعرض الاستبيان، ونهج القياس بخصوص الإبلاغ العالي الجودة.

ثانياً - التحديات والقضايا الشاملة لعدة قطاعات

١٠- طوال عملية وضع المنهجية، جرى تحديد ومناقشة عدد من التحديات والقضايا الشاملة لعدة قطاعات. وقد أثّرت القضايا التالية في معظم المناقشات.

١١- فباستثناء استبيان التقييم أداة لتوجيه السياسة العامة، فإنه قد صمم لكي تستخدمه جميع الدول الأعضاء من أجل تعيين الثغرات وتحديد المجالات ذات الأولوية لبناء القدرات

بطريقة قابلة للمقارنة. وفي هذا الصدد، كان استحداث أداة يمكن أن تُصْلح للاستخدام في أي بلد هو التحدي الرئيسي الذي ووجه بسبب تنوع ما يوجد في البلدان المختلفة من بنية أساسية ونظم متعلقة بالإبلاغ من جانب الشركات. ويقدم الاستبيان في هذا الصدد منظوراً عالمياً بشأن عناصر وجوانب القدرات المطلوبة للإبلاغ العالي الجودة بغية التمكين من المقارنة المرجعية الدولية. وهو لا يهدف إلى التعبير عن مجالات القلق المحددة التي تخص بلداً معيناً ولا يمكن أن يفعل ذلك. بيد أن المنهجية المقترحة تسمح لأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني باعتماد الاستبيان من أجل تحديد الاحتياجات وعمليات التطوير التي تتعلق تحديداً بالبلد المعني.

١٢- ومن أجل تيسير تفسير الاستبيان تفسيراً متساوياً فيما بين الجييين، فإنه يسعى إلى تجنب استخدام اللغة الذاتية. وفي سياق المؤسسات، حيث يلزم استخدام عبارات ذاتية مثل "على نحو ملائم"، يشمل الاستبيان أسئلة إضافية لتعريف المصطلحات وتوضيح معناها. وتحقيقاً للغاية ذاتها، يشمل الاستبيان مسرداً بالتعاريف، كما صاغتها الهيئات الدولية ذات الصلة.

١٣- ويوجد تحدٍ آخر يتمثل في تحديد نطاق الاستبيان والبت فيما إذا كان ينبغي أن يتبع نهجاً شاملاً ويقيّم جميع مجالات الإبلاغ في البلد أو ما إذا كان ينبغي أن يتبع نهجاً أكثر تحديداً ويركز فقط على مجالات معينة. وتوجد مجالات للإبلاغ أحدث عهداً لم تتطور بالكامل أو أنها اعتمدت فقط في مناطق معينة من العالم - مثل المعايير المتعلقة بالإبلاغ البيئي والاجتماعي والإبلاغ المتعلق بإدارة الشركات، ومعايير الإبلاغ المالي للقطاع العام. واستناداً إلى ملاحظات ومناقشات الفريق الاستشاري المعني بإطار بناء القدرات، أدرجت أمانة الأونكتاد في الاستبيان جميع مجالات الإبلاغ المالي وغير المالي. والسبب في ذلك هو الحصول على صورة شاملة تعكس الممارسات الجيدة المتاحة حول الكرة الأرضية والتي يمكن أن يستفاد منها كأساس للبلدان أن تختار منه المجالات التي تعتبرها أولويات في سياق استراتيجياتها الوطنية.

١٤- وقد سلّطت الأضواء على أهمية كيانات القطاع العام أثناء المناقشات التي شجعت الأونكتاد على زيادة تطوير قسم الاستبيان الذي يقيّم الاحتياجات في مجال القدرات وعلى تحسين الإبلاغ من جانب كيانات القطاع العام. ويأخذ النص الحالي للاستبيان هذه التغذية المرتدة في الاعتبار. بيد أن الأسئلة المتعلقة بكيانات القطاع العام تقتصر، في الوقت الحاضر، على اعتماد 'المعايير الدولية للإبلاغ من جانب القطاع العام' (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام) التي وضعها الاتحاد الدولي للمحاسبين وعلى معايير مراجعة الحسابات الصادرة عن المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وسيلزم القيام بمزيد من العمل بشأن المسائل الأخرى المتصلة ببناء القدرات بخصوص الإبلاغ العالي الجودة من أجل كيانات القطاع العام، وسيؤدي ذلك إلى تحديد المقاييس الدولية والممارسات الجيدة المتصلة بتنفيذ

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ورصدها ومراقبتها من حيث الجودة والجوانب الأخرى لبناء القدرات في هذا المجال الهام بطريقة تكون متسقة مع الإطار المستخدم للإبلاغ من جانب الشركات.

١٥ - وتمثل أحد التحديات الأخرى في تحديد المعايير التي ستستخدم كمعايير للمقارنة المرجعية في عملية التقييم. وحُدِدت مراجع رئيسية تبعاً لمجال الموضوع المعني، ويشير الاستبيان إلى مجموعة واسعة من المعايير الدولية والمقاييس المقبولة على نطاق واسع بشأن الإبلاغ المالي وغير المالي. وقُدِمت اقتراحات بغية استخدام بعض مدونات القواعد والتوجيهات الإقليمية والوطنية. بيد أنه رُئي أن معايير المقارنة المرجعية الدولية القائمة ستكون أكثر ملاءمة، على مستوى عالمي، لأغراض التنسيق الدولي، ما لم تكن بعض المتطلبات الوطنية للأسواق المالية لبلد معين لها من الأهمية والنطاق ما يجعل من الممكن الإشارة إليها بشكل مفيد على أنها "ممارسة جيدة" يتعين وضعها في الاعتبار في الجهود الوطنية المتعلقة ببناء القدرات.

١٦ - بالإضافة إلى النهج الذي يجري وفقاً له تناول قضايا التنفيذ بطرح أسئلة تتصل بالإنفاذ والرصد والامتثال، جرى الإعراب عن آراء تبيّن الحاجة إلى معلومات واضحة في الاستبيان بشأن المؤشرات المتصلة باعتماد المعايير ومدونات القواعد من الأنشطة التي تتناول التنفيذ. وقد أُشير في هذا الصدد إلى أنه يكون من الصعب قياس مستويات التنفيذ قياساً موضوعياً - وليس عن طريق إجراء دراسات استقصائية أو دراسات أخرى يجريها المحييون، يمكن أن تصبح باهظة التكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً. وجرى تناول تحدٍ ذي صلة يتعلق بكيفية التعبير عن الطبيعة الانتقالية لنظم المحاسبة في بعض البلدان فضلاً عن الجهود الجارية التي تبذلها البلدان من أجل تنفيذ المعايير الدولية التي لم تسفر بعد عن نتائج قابلة للقياس ولكن يمكن أن تفعل ذلك في مرحلة ما من المستقبل. وذكر في هذا الصدد أنه سيجري حتماً التعبير عنها عن إجراء التقييم على أساس مستمر.

١٧ - وتُستخدم في المنهجية صيغة إحصائية بسيطة وواضحة من أجل إيجاد نهج سهل الاستعمال وتجنب أوجه عدم الاتساق والحصول على قياس منصف للتقدم النسبي الذي تحققه البلدان في جهودها الرامية إلى تطوير القدرة على الإبلاغ من جانب الشركات. وفي محاولة للتحلي بأكبر قدر ممكن من الموضوعية وإيجاد إطار مشترك على الصعيد العالمي، يستخدم الاستبيان نمطاً ثنائياً من الأسئلة التي يجاب عليها بنعم أو لا بالاستناد إلى وقائع قابلة للرصد بخصوص قدرة البلد في مجال الإبلاغ المعني من جانب الشركات. ولا تُستخدم في الاستبيان أسئلة ذات نهايات مفتوحة لأنه رُئي أن هذه الأسئلة يمكن أن تُدخل العنصر الذاتي في النتائج مما يحد من فائدة الأداة في إيجاد قياسات للتقدم المحرز على مر الوقت قابلة للمقارنة. ويحتوي الاستبيان أيضاً على عمود للملاحظات التفسيرية والتعليقات مما يسمح بوضع الاستنتاجات الثنائية في السياق المناسب. وتجدر ملاحظة أن التقييم الكمي النهائي أو "الدرجة الكلية"، المستمدة من الاستبيان، يُقصد بها فقط إتاحة توجيه للبلدان بخصوص

تقدمها النسبي على مر الوقت في بناء القدرات داخل كل ركيزة من الركائز وإبراز المجالات التي تكون موضوع مزيد من التطوير. ولهذا السبب، صُممت الصيغة الإحصائية وبنية الاستبيان بطريقة تجعل من الممكن، في الحالات التي توجد فيها قدرة أكبر نسبياً في الإبلاغ من جانب الشركات، أن تعكس الأداة دائماً تقييماً أعلى.

١٨- وتوجد قضية أخرى نوقشت هي تحديد الوزن الترجيحي للركائز. ويعطي منهج القياس وزناً متساوياً للركائز ألف وباء وجيم. وذكر أنه بسبب تباين عدد الأسئلة وقوائم الثبت في كل ركيزة، فقد يكون من غير الملائم إسناد نفس القيمة (الوزن) لكل ركيزة نظراً إلى أن هذه الآلية قد تشوّه قياس القدرات. ورأى البعض أن بعض الأسئلة أنسب من غيرها ولذلك ينبغي إيلاؤها تأثيراً أكبر على النتيجة. بيد أنه قد لوحظ أن البلدان المختلفة وأصحاب المصلحة المختلفين داخل البلدان يمكن أن تكون لديهم آراء مختلفة جداً بشأن ما هو أنسب وبشأن الكيفية التي ينبغي بها ترجيح الأسئلة. وهذا تحدٍ عام تواجهه مقارنات مرجعية دولية كثيرة. وفي حين أن اتفاق جميع أصحاب المصلحة على مخطط ملائم لترجيح المتغيرات هو أمر يطرح صعوبات عملية، فإنه يوجد مخطط ترجيحي مماثل يحقق الغرض المتمثل في البرهنة على التقدم المحرز على مر الوقت وهو يفعل ذلك بدون التعقيدات التي يتضمنها ترجيح المتغيرات. وكما لوحظ أعلاه، فإن إبقاء منهجية التقييم مستقيمة قدر الإمكان يعتبر أمراً هاماً لتيسير هذه الأداة وجعلها سهلة الاستعمال. وقد أُشير على سبيل المثال إلى أن منهجية التقييم الخاصة ببرنامج الإنفاق العام والمحاسبة المالية قد اعتمدت نهجاً مماثلاً وهو ما يرجع مرة أخرى إلى اعتبارات عملية فيما يتعلق بالترجيح على الصعيد الدولي.

١٩- وبالإضافة إلى ذلك جرت مناقشة بشأن كيفية ضمان الحصول على تغذية مرتدة صادقة عند وجود مجيبين متعددين بخصوص قسم معين من الاستبيان. وقد تكون إحدى طرق تناول هذه القضية هي دعوة جميع المجيبين المحتملين إلى ملء الاستبيان ثم حساب متوسط درجات إجاباتهم. وبدلاً من ذلك يمكن للبلد أن يحدد مؤسسة واحدة من المؤسسات المعنية بوصفها الأكثر اختصاصاً على أن تؤخذ الجوانب المختلفة في الاعتبار. وعلى سبيل المثال يمكن لمنظمة محاسبة مهنية أن تأخذ في الاعتبار جوانب مثل حجم العضوية، والعضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين، والعضوية في الرابطة الإقليمية، وبرامج الاعتماد.

٢٠- وكان أحد الجوانب الرئيسية التي نوقشت هو الحاجة إلى ضمان وجود مجموعة واسعة من الخبراء ترد على الاستبيان عندما تجري عملية التقييم الفعلية. ونظراً إلى أن الاستبيان يتناول مجموعة واسعة من مجالات المعرفة، فسيكون من المطلوب وجود مجموعة متنوعة من المجيبين من أجل ملء الاستبيان على نحو ملائم. ولذلك كان أحد أوجه القلق الرئيسية التي سلّطت الأضواء عليها هي الحاجة إلى وصف موجز لبيانات المجيبين.

٢١- ويقوم الاستبيان على إطار بناء القدرات ويبنى على ركائزه الأربع المترابطة وهي:

الركيزة ألف: الإطار القانوني والتنظيمي؛

- الركيزة باء: الإطار المؤسسي؛
 الركيزة جيم: بناء القدرات البشرية؛
 الركيزة دال: عملية بناء القدرات.

ثالثاً - الركيزة ألف: الإطار القانوني والتنظيمي

٢٢- أما الركيزة ألف، المتعلقة بالإطار القانوني والتنظيمي، فتشمل المؤشرات التسعة التالية:

- (أ) ألف-١ - الإبلاغ المالي والإفصاح؛
 (ب) ألف-٢ - الإبلاغ المالي والإفصاح ومراجعة الحسابات من جانب القطاع العام؛
 (ج) ألف-٣ - مراجعة الحسابات؛
 (د) ألف-٤ - الإبلاغ البيئي والاجتماعي والإبلاغ في سياق إدارة الشركات؛
 (هـ) ألف-٥ - الإنفاذ ورصد التنفيذ، والامتثال لمتطلبات الإبلاغ من جانب الشركات؛
 (و) ألف-٦ - الترخيص لمراجعي الحسابات؛
 (ز) ألف-٧ - إدارة الشركات؛
 (ح) ألف-٨ - الأخلاقيات؛
 (ط) ألف-٩ - التحقيق والإجراءات التأديبية والاستئناف.

٢٣- بالاستناد إلى الممارسات الجيدة القائمة، يحدد الاستبيان أنواعاً معينة من الكيانات (مثلاً الشركات المدرجة في البورصة والشركات غير المدرجة فيها، ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكيانات المصلحة العامة، وما إلى ذلك) التي ينطبق عليها الإطار القانوني والتنظيمي. وعلى سبيل المثال، تكون المتطلبات المتعلقة بالشركات المدرجة في البورصة أكثر صرامة عادة من المتطلبات المتعلقة بالشركات المملوكة ملكية خاصة. وقد أُدرج هذا التمييز في الاستبيان بغية تقييم البنية الأساسية للإبلاغ من جانب الشركات تقييماً أدق في البلد باعتبار هذا التقييم ينطبق على أنواع مختلفة من الكيانات. وقد صُمم الاستبيان على نحو يأخذ في الاعتبار النُهُج المختلفة التي تنتهجها البلدان من أجل تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وعلى سبيل المثال، ففي بعض البلدان تنطبق المتطلبات المتعلقة بهذه المعايير على شركات مدرجة فقط، بينما تستخدم الكيانات الأخرى مجموعة أخرى من المعايير ولكن

يجوز السماح لها بأن تستخدم المعايير الدولية للإبلاغ المالي بصورة كاملة إذا رغبت في ذلك. وتطبق بعض البلدان هذه المعايير على البيانات المالية الموحدة فقط. بينما تطبقها بلدان أخرى أيضاً في حالة البيانات المالية المنفصلة. وفي بلدان معينة، لا يُشترط تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على الشركات المدرجة في البورصة، بيد أنه يسمح للكيانات بتطبيق هذه المعايير. وجرى التساؤل عن مدى انطباق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في حالة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، تبعاً للتنمية الاقتصادية النسبية للبلد المعني؛ وقد تنطبق هذه الشواغل نفسها على المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وقد صُمم الاستبيان لكي يستوعب مجموعة متنوعة من السيناريوهات لكي يمكن الوصول إلى مقارنة مرجعية منصفة فيما يتعلق بالتنسيق تحقيقاً للمتطلبات الدولية المتعلقة بالإبلاغ العالي الجودة من جانب الشركات.

٢٤- وقد أُدرج في الاستبيان مفهوم "الكيانات العامة صاحبة المصلحة"، بغية الاستفسار ليس فقط عن الوضع في البلدان بخصوص الشركات المدرجة في البورصة ولكن أيضاً بخصوص الحالة فيما يتعلق بالكيانات الأخرى ذات الأهمية العامة التي يُعتد بها مثل المصارف وشركات التأمين وكذلك الجهات ذات الأهمية الوطنية الرئيسية بسبب طبيعة نشاطها أو تأثيرها على الاقتصاد أو حجمها أو عدد موظفيها. ويقدم الاستبيان تعريفاً للكيان صاحب المصلحة العامة" بالنظر إلى أن بعض البلدان ليس لديه تعريف وطني لهذا المصطلح.

٢٥- وعند الإشارة إلى معيار معين، يشير الاستبيان إلى أحدث نسخة لهذا المعيار. وقد أُشير إلى أن ذكر النسخة المحددة لكل معيار من شأنه تحسين وضوح الأداة. بيد أنه يُقصد بالاستبيان استخدامه في عدة تقييمات من أجل تقييم التقدم المحرز على مر الوقت؛ وهذا يعني أنه سيتعين تعديل الأسئلة كل مرة يصدر فيها معيار. ونظراً إلى أن المقصود هو أن تكون مجموعة المحيين مكونة من اختصاصيين من جميع المجالات المشمولة بالاستبيان، يكون من المعقول افتراض أن المحيين سيكونون على علم بالنسخة الجارية للمعايير التي يتعين استخدامها من أجل مجالات تخصصهم المعنية.

رابعاً - الركيزة باء: الإطار المؤسسي

٢٦- تتكون الركيزة باء من المؤشرات الأربعة التالية:

- (أ) باء-١ - المسؤوليات المؤسسية؛
- (ب) باء-٢ - التنسيق؛
- (ج) باء-٣ - التمويل؛
- (د) باء-٤ - منظمات المحاسبة المهنية.

- ٢٧- بسبب المجموعة المتنوعة من الأطر المؤسسية القائمة في البلدان حول العالم، تقرر تجنب إيراد إشارات صريحة إلى مؤسسات محددة في الاستبيان. وبدلاً من ذلك، تتركز الأسئلة على وجود المهام/الأنشطة الرئيسية المطلوبة على امتداد سلسلة الإبلاغ لضمان إيجاد إبلاغ عالي الجودة من جانب الشركات، كما تتركز على وضوح المسؤوليات ذات الصلة.
- ٢٨- ويشمل الاستبيان تعريفاً لمصطلح "الاستقلالية" من حيث تعلقه بالمؤسسات. وفي هذا السياق، تعني "الاستقلالية" أن المؤسسات قادرة على الاحتفاظ بموضوعيتها وعلى أداء واجباتها دون أن يجري إجبارها على اتخاذ نهج معين أو على الإفادة من طرف معين. وإحدى الطرق الممكنة لتقييم الاستقلالية ربما تتمثل في النظر في مصادر تمويل المؤسسة وأي تعارض في المصالح لدى المنظمات أو الأشخاص المقدمين للتمويل.

خامساً - الركيزة جيم: بناء القدرات البشرية

٢٩- تتكون الركيزة جيم من المؤشرات الثمانية التالية:

- (أ) جيم-١ - التقييم العام؛
- (ب) جيم-٢ - التعليم والتدريب المهنيين؛
- (ج) جيم-٣ - المهارات المهنية؛
- (د) جيم-٤ - تقييم القدرات والكفاءات المحاسبية؛
- (هـ) جيم-٥ - المتطلبات المتعلقة بالخبرة العملية؛
- (و) جيم-٦ - التطوير المهني المستمر؛
- (ز) جيم-٧ - التدريب المتخصص؛
- (ح) جيم-٨ - المتطلبات المتعلقة بتقنيات المحاسبة.

٣٠- كما نوقش في الفقرات السابقة، توجد بعض القضايا المثارة بخصوص برامج تعليم المحاسبة. وعلى سبيل المثال، يوجد لدى البلدان عادةً كثير من المؤسسات التي تقدم دورات جامعية، وهذه الحقيقة تجعل من الصعب جداً اتخاذ قرار بشأن تحديد أي هذه المؤسسات ينبغي اختياره للإجابة على الاستبيان.

٣١- ويفرق الاستبيان بين المحاسبين ومراجع الحسابات، عندما يكون ذلك ضرورياً، رغم عدم إجراء هذا التمييز في كثير من البلدان ورغم أن مراجع الحسابات ينبغي أن يكون محاسباً. وتختلف من بلد إلى آخر العملية التي يجب اتباعها لكي يصبح المرء محاسباً أو مراجع حسابات. ففي بعض البلدان، يلزم الحصول على شهادة في المحاسبة على مستوى جامعي؛ بينما يتم في بلدان أخرى الوصول إلى مؤهل "المحاسب" عند مستوى متقدم (أي شهادة

الماحستير)؛ ومع ذلك ففي بلدان أخرى، تكون متطلبات التأهيل قد استوفيت عند القيد في منظمة محاسبة مهنية دون الحاجة إطلاقاً إلى أي دورات دراسية جامعية. وبالإضافة إلى ذلك، يشير الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى مهنة المحاسبة بصورة عامة، دون التفرقة بين المحاسبين ومراجعي الحسابات. وعلى سبيل المثال، تنطبق 'مدونة قواعد سلوك المحاسبين المحترفين' على جميع المحاسبين المحترفين؛ ووفقاً للاتحاد الدولي للمحاسبين، يُعرّف مصطلح "المحاسب المحترف" على أنه "فرد يكون عضواً في هيئة من الهيئات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين". ويسمح الاستبيان للبلدان بأن تفكر في هذه الاختلافات وأن تجيب مع ذلك على الاستبيان بطريقة متسقة وقابلة للمقارنة.

٣٢- وقد رُئي أنه يلزم تناول مسألة العرض والطلب فيما يتعلق بالمحاسبين ومراجعي الحسابات، بالنظر إلى أن الاستبيان يقيس القدرات المتاحة. بيد أنه يظل من الصعب تقييم ما إذا كان عدد المحاسبين ومراجعي الحسابات المتاحين في البلد كافياً لتلبية الطلب. وليس من الواضح كيف يمكن قياس حجم الطلب أو العرض أو كيف يمكن إثبات ما إذا كان العرض كافياً لتلبية الطلب. والفكرة وراء السؤال المتعلق بالعرض والطلب هي معرفة ما إذا كان عدد المحاسبين المتخرجين في البلد كافياً لشغل جميع الوظائف التي تحتاج إليها الكيانات المختلفة المشاركة في سلسلة الإبلاغ. ويمكن أن يتمثل أحد الحلول الممكنة التي اقترحت بخصوص هذه المسألة في الحصول على تقديرات من منظمات التوظيف العاملة في البلدان. ويوجد خيار آخر هو استبعاد السؤال كلياً - إذا لم يكن من الممكن إجراء التقييم بطريقة مرضية.

سادساً - الركيزة دال: عملية بناء القدرات

٣٣- لم توضع هذه الركيزة في الاعتبار لأغراض القياس لأن المقصود بالاستبيان هو تقييم الوضع الراهن للبلد في حين أن هذه الركيزة تتناول الاستراتيجية وخطة العمل اللتين يتعين تنفيذهما على الصعيد الوطني من أجل تحسين البنية الأساسية للإبلاغ من جانب الشركات. ويحتاج أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني إلى التنسيق فيما بين أنفسهم وإلى البت في الأولويات والأطر الزمنية والموارد البشرية والموارد المالية من أجل الاضطلاع على نحو أفضل بعملية اعتماد المعايير ومدونات القواعد وتنفيذها. بيد أنه يظل هذا الفرع جزءاً من الاستبيان من أجل التأكيد على أهمية هذا المجال في بناء القدرات بخصوص الإبلاغ العالي الجودة من جانب الشركات.

سابعاً - استنتاجات

٣٤- عملية استحداث أداة قياس كمي هي عملية عويصة، وخاصة على الصعيد العالمي. ومن الأمور المعضلة إيجاد قاسم مشترك دولي بين جميع النظم الوطنية المتنوعة والمعقدة المتعلقة

بالإبلاغ من جانب الشركات. بيد أنه توجد مسألة معضلة أخرى هي الحاجة إلى ضمان إحراز تقدم في اتجاه التنسيق وفقاً للمتطلبات الدولية بطريقة متسقة وقابلة للمقارنة. ولذلك، فإن التحليل الكمي الناتج عن عملية التقييم ينبغي أن يكمل المشاريع الأخرى التي تبحث الجوانب النوعية في الإصلاحات والتحسينات المتعلقة بالمحاسبة، إلى جانب الدراسات الاستقصائية والمناقشات ذات الصلة.

٣٥- وقد يرغب المندوبون في الدورة الثامنة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في النظر في المسائل المعروضة إجمالاً في هذه المذكرة. وقد يرغبون أيضاً في النظر في الجوانب المفاهيمية التالية:

(أ) كيف يمكن وضع معيار مرجعي عالمي لتقييم قدرة أي بلد على الإبلاغ المالي بالنظر إلى التهجئة المختلفة لتحقيق توافيقها مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي؟

(ب) هل ينبغي أن يشمل إطار بناء القدرات والاستبيان على كيانات تابعة للقطاع العام وعلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كمعايير مرجعية لعملية الإبلاغ من جانبها؟

(ج) هل ينبغي القيام بالقياس كعملية داخلية على الصعيد القطري فقط أم هل تكون المقارنة المرجعية الدولية مفيدة وتسهم في بناء القدرات بخصوص الإبلاغ العالي الجودة من جانب الشركات؟

(د) ما هي الخطوات القادمة التي يمكن اتخاذها في وضع منهجية القياس وهل تكون عمليات التقييم التجريبية مفيدة في هذا الصدد

(هـ) إذا أُجريت تقييمات تجريبية، فما هو نوع العملية المطلوب وجودها لضمان التعبير الصادق عن قدرة أي بلد على حدة؟

(و) هل تكون أداة القياس هذه مفيدة لأغراض التعاون والمساعدة الفنيين من أجل الإبلاغ العالي الجودة من جانب الشركات؟

٣٦- وقد يرغب المندوبون أيضاً في اعتماد الاستبيان، بعد إدراج الاقتراحات والتعليقات، بقصد إجراء عملية تقييم فعلية مع بلدان مختارة أثناء الفترة القادمة بين الدورتين. ويمكن تقاسم نتائج عملية التقييم الحالية في الدورة القادمة لفريق الخبراء الحكومي الدولي في عام ٢٠١٢ بقصد زيادة تحسين منهجية التقييم والاستبيان.